تقدمه وتكامله، يفيد العرب حتى لو لم يمتلكوا قدرات مماثلة.

هكذا، يبدو ان حرب ١٩٨٢ اتسمت بالاهمية في تقييم القدرات الحالية والمرتقبة للجيش الاسرائيلي في ثلاث نواح، هي: ١ ـ القاء الضوء على نقطة بارزة في مسار تطور وتحول ذلك الجيش، مما كشف آفاقا مثيرة حول ما يمكن ان تحققه القوة البشرية والمعدات التي بحوزة الجيش الاسرائيلي مدعومة بقاعدة علمية وصناعية متقدمة؛ ٢ ـ اظهار الثغرات والنواقص المستمرة في العتاد والعقيدة والتدريب، تمهيداً لاحداث تحسينات اضافية؛ ٣ ـ التأثير على عملية تحول الجيش الاسرائيلي الى حد تجاوز الاثر الايجابي لاكتساب الاختبار القتالي للاسلحة والتكتيكات، وصولا الى التدخل الفعلي في مسار واتجاه التحولات المقبلة خلال ما تبقى من عقد الثمانينات. وصحيح ان اغلبية البرامج الاسرائيلية للحصول على الاسلحة والمعدات الاخرى سوف تستمر خلال العقد الحالي حسب الخطط المرسومة منذ ١٩٨٠، لكن ستتكثف الجهود لتحسين القدرات الالكترونية، وناحية القيادة ـ السيطرة ـ الاتصالات ـ المعلومات، والتنظيم، والتكتيكات من اجل اضفاء قوة صدامية اكبر على نظم الاسلحة الرئيسية وللتعويض عما تم كشفه «مجانا» خلال مواجهة محدودة غير ضرورية مع القوات السورية في ١٩٨٢.

يضاف الى ما سبق ان ازدياد «ضيق» ساحة القتال الحديثة وصعوبة مفاجأة العدو دوماً بحيلة جديدة او سلاح «سحري» جديد ربما سيحثان الجيش الاسرائيلي على اعادة النظر في عقيدته العملياتية والاستراتيجية (وقد ساهمت حرب ١٩٨٢ في زيادة المشكلة سوءاً). فإن كان الافتراض ان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية الكلية تحددها اعتبارات اوسع، سياسية وديموغرافية واقتصادية على المستوى القومي، فان ما يقدر الجيش الاسرائيلي ان يفعله، في اطار اي مفهوم امني أو استراتيجية قومية معطاة للتعويض عن الصعوبة المتزايدة على المستوى التكتيكي، هو «حلحلة» المعركة على مستوى وسطي ألا وهو المستوى العملياتي. اي انه يمكن للجيش الاسرائيلي ان يلجأ الى مفاهيم «عملياتية»، مختلفة كلياً، من اجل التعويض عن انكشاف الاسرار التكنولوجية واستعراض وقع وطريقة عمل النظام العسكري المتكامل الذي يرتكز على ثلاثي الاجهزة الالكترونية والبنى القيادية والوحدات القتالية. ولعل احد البدائل العملياتية سيتمثل في رفع وتيرة التقدم والطاقة الحركية لطلائع القوات الاسرائيلية بنسبة درجة واحدة، مما سيعني، ربما، اللجوء الى الوحدات المنقولة جواً بالطائرات او الهليكوبتر على نطاق واسع[٦].

عند الوصول الى العام ١٩٨٥، يجب مراجعة العوامل التي اظهرت خبرة الماضي انها تؤثر على أمن اسرائيل وعلى قدرتها على تطوير مؤسستها العسكرية. ويتمثل الاعتبار الاول، كما تمثل دوماً (اذا ما استثنينا مشاريع اريئيل شارون وامثاله لتحويل اسرائيل الى قوة عظمى امبريالية محلية)، في مقابلة الجيوش العربية كمياً ونوعياً قدر الامكان. وكانت القاعدة التي عملت بها اسرائيل هي ان تعادل ميزانيتها الدفاعية نصف مجموع ميزانيات الدفاع العربية الرئيسية[٧]. هذا، وبعد انجاز الاحتياج الوظيفي الاول، ألا وهو تحديد مصدر التهديد، تتمثل الخطوة التالية بتحديد العوامل التي تؤثر على قدرة اسرائيل على درئه والتي تتعلق بالمعطيات المالية والديموغرافية. فيلاحظ ان الوضع المالي لاسرائيل الذي يزداد سوءاً لم ينقص، حتى الآن، من قدرتها على تحمل انفاق دفاعي يساوي تماماً قدرة الجيش الاسرائيلي على استيعاب النمو، اي ان الجيش لا يعاني من طاقة غير محققة بسبب افتقاره الى التمويل. ومما يساعد على هذا الوضع، الدعم المالي الاميركي الضخم للاقتصاد والجيش الاسرائيليين، علماً بأنه يجب عدم تجاهل أثر